



حقوقى كلأى

حقوق من به حىث يك پناهنده

My rights as a refugee

Mes droits en tant que réfugié

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

لمادة 1

يُلبى إمام على اعتقفتان اسنلإا قوقو > مارتحا بوجو :
تعتسلا ةدقاعتلما فارطالأ فرـش لكلا ةيمالتهتيلاولا عضاخ صـخ
مسقلا بـفة فرعلما تايرلحاو قوقلحا بـا ةيقاغتلا مذهب نم.
ةيناضقلا

مسقلا تايرلحاو قوقلحا 1

لمادة 2

قايلا بـفة قوقلحا

شلك ق > نـإـفـصـخـمـق > قايلا بـةـناقلا بـةـزوجي لا . نو
صـخـشـيـلـأـاـمـعـتـولـمـاـبـنـعـرداـصـمـلـعـلـاـبـمـكـلـحـاـذـيـغـتـلـا 1 .
ببستلا

مرلجا على اعازة بوقعلا مذهب على نوناقلا صزلحا بـفة مكمم.
ستلا ربتعي لـةـدالما مذهبلا اكاھتنا تولما بـبـةـدقـيـتـلا تلالحا بـفة
2.

قوقلا على إلةلاحم لا يرورض عولجن عاهيف اتجان نوكي دق :

ناك صخش يأن عافدلا ينمأل (أ)، يعرشلا ريغ فنعلادض؛
يفتلا (بيلمذ نينوناقل لاقتعاعش رارف عنلم وأ قديق صخ
اينوناقل زاجتلا؛
نوناقلا قفونايصع وأ بغش عمقلا (ج).

لما-ة دا 3

بينعتلا رظ

جيا لاسنبا يأ عاضخا زوينعتلا نا-بوقعلا لاوب ريغ تلاماعم وأ تا
ةنيهم وأ يناسنبا.

لما-ة دا 4

يريلجا لمعلاو قاقرتسلا رظ

هدابعتسا لاو ناسنبا يأ قاقرتسا زوجي لا.1. يمازلا وأ يريجل مع.
ةيدأ تير ناسنبا يأ مازلا زوجي لا.2: ةدالما هذهبسحب «يامازلا وأ
يداع لكشب، ايرج لامع» ربتعي لا.3. زاجتلا عضاخ صخش نم
بلطتم لمع يأ (أ)

ةيقاغتلا هذهنم 5 ةدالما ي فاهياع صوصنلما طوريشلا اقفو،
طوريشلما جارفلا ي فوأ؛

لحم لتح ةايدب يرخأ ةمدخ وأ يركسع عباط تاذ ةمدخ يأ (ب)
ةيامازلا يركسعلا ةمدلخا، ايريمض ينفكتسلما ةلا ي فوأ
يريمضلا فامكتسلا ةيعرشب فرتعي ثيد نادللا ي فوأ؛
مدخ يأ (ج-ةايدب دته ثراوك وأ تامزا دوجو لا ي فو بلطتم ة
عاملجا ةيهافر وأ؛

ةيداعلا ةيندلما تامازتلا نم اعزج لكشة ةمدخ وأ لمع يأ (د).

لمادة 5

نملاو ٲيرلحا ٲى فقلحا
نم ناسنإ ٲى نامرد زوجي لا .نملاو ٲيرلحا ٲى فقلحا صخش
لكل 1.
ٲيرح، نوناقلا اهيلع صني ٲى تلا ٲيلتلا تلالحا ٲى ف لا :

ٲمكحم نم ٲتادا رثأ ٲى لع اينوناق ازجتحم صخشلا ناك اذا (أ)
صاصتخا تا؛
شلا ناك اذا (ب) وأعضخه صخقتعلا اجتدا وأ لاين ٲنوناق زا
قح ٲ راص رارقى لع هدرمتل ٲمكحم نع نوناقلا لقو ه،
نوناقلا ٲى ف هيع صوصنه مازتلا ذيفنت نامضلا؛
شلا ناك اذا (ج) قتعنم صخجتحم وأ لايف ٲازم اما هلوئم ٲ
ٲيها لاقتعلال ٲاضنقلا ٲصتخلا تا ذص، سادجوت امدنع باب
ٲلوقعم عاود وأ ٲيمرح هباكترا ٲى ف هابتشلا ٲلوقم
اهباكترا دع ٲ رارقلا نم وا ٲيمرح هباكترا نم هعنه ٲرورضب؛
ف (د) سلا ٲى ف رصاقل ٲى نوناقلا زاجتدلا ٲلا ٲى ن، نختم رارق
فط ٲى ٲتيرت رابقرلما ه، جتدا وأ نوناقلا هزاه يمقتل ٲى
ٲصتلمخا ٲطلسلا؛
شلا ٲى نوناقلا زاجتدلا ٲلا ٲى ف (ه) سنج جرم صخاصرم ه
ايعدم، لٲخأ وأ، ريكسا وأ، نمدلم وأ، درشتلم وأ ؛
نم هعنلم صخشلا ٲى نوناقلا زاجتدلا وأ لاقتعلا ٲلا ٲى ف (و)
ٲى نوناق ريغ لكشب ٲى ضارلا لوخد، هقح ٲ نختم صخشلا وأ
مپلست وأ درط عارجا.

شيأ ملاءإ بجي .2-مضولقتعم صخغلا بي فو رصقلاأ ةلهلمان
اهمهفي، هيلإ ةهجوم ةمهت ي أبو هلاقتعا بابأسأ؛

3. وأثم بـ ش ل ك لوقتعم صخشلا لافو زجتحم وأ لـ طور
هيلعم ج.1 ةرقغلا بي فـ ةدالما هذھ ن، فضاق مامأ ارو
ةيناضق فئاظو ةلوازم اينوناق لوخم، شلا انه لوصلما صخسو
لهم نمض م كاحيخأ م كاد راطتنا بي فـ هنع جرفي نأ وأ ةلوقعم ةـ
فلإ عاضخـ مؤت ةلافكلا هنع جارلحا مامأ هلوئم نـ نأ بي فوق
تماكح مجيو .هـ زو
ةمكلما.

ش ل كـ زاجتدلا وأ لاعتعلا بـ هتيرح نم مورحم صخ، بي فوق لحا
جار فلإ بـ رمأتو هزاجتدا ةينوناق بي فـ ةعرب رظنت بي كةمكلما 4.
سامتلا

بي نوناق ريغ زاجتدلا ناك اذا هنع.
ش ل كـ .5-يحص صخقتعا ةـ ظ بي فـ زاجتدا وأ لـ ةفلاخم فور
ةدالما هذھ ماكدلا، ريلجا بي فوق لحا.

ميتصرفه هيزنو ق لغتسمه كمحمه عامسى فى ق لدا صخش ل كلا .1.
 شعبه ل كلهم نمضوى بناعو ل داة لوقعه ، صفاله قوقه فى فل
 سمو ن ا مكلا فى اعو . هيل ا قه جولما قينازلجا قمهتلا تاغو
 ج ع م ن كلنم زاوهم لجاو ق فاحصا عه تامازتلا او روضه نم رو ،
 اينزج و ا ايكا ، لحصل مصير و ا ماعلا ماظنلا و ا ق لاخلأ قيناء ردا ،
 فى طار قيمدا عمتملجا ، مدعساج ح لاصم كاذ بلطت اى وعدا تا ،
 يوعدا فى ف ارطلا اصالخا ق ايلدا قيامه ، ملا و اى فى نطولا ن
 ق مكلما نم ، م اذ اسلا فى فن يرصا قلا ن ا لمتملحا نم ن اكا ا و ا ن
 ق ف لمحا ي رورضا ربقلا طدد

تاسالجا قيناء لخت ، ق صاخ فورظى فى ، ق الادعلا قخلصيم .

اينونا ق مبنذ تيبته فى ت ا اير ر يتعير قيمرجه مهتمه صخش لك .2.
 غابوهمه قى ف اديت ح ق لدا صخش ل كلا .3 ق روصبو ا :

لعين ا (ا مضم مله لمان رصقلا ا

ق لصفم ، اهيسبو هيل ا قه جولما قمهتلا قعيبط ؛

ه عاود دادعلا تلايهستلا و ت قولا نم هيفكيا م حنيم ن ا (ب عا فدا ؛

ه راتخير نم ق دعاسبمى ظهير ن ا و ا مسفن نع ع فايدى ن ا (ج

هنع ، ع فايدلما رجأ ع فدا تا ايناكلما هيدل ن كت م ل ا ا فى فو ، ن ا

فايدنع ع فدى ماحم ه ناجم عالى ، مدعكاذى صنتقا

ق الادعلا قخلصيم ؛

سیر نأ (دش بوجتمه باوجتسا بلطیر نأ و تاینلای دوھ، نأ و
سای ل صحتش عاعتسا یاعو عافدلا دوھم به باوجت
تاینلای دوھش طورش سفنلقو؛
سبمی ظیری نأ (ساناجمی هفشم جرتم قدعا، مهفیر لانا ک اذا
قسالجا یف مدختسلما قغلا ملکتی لا و.
لماة 8

قیانعلاو ةصالخا قایلحا مارتحا یف قیلحا
شل کل 1.صالخا هتای مارتحا یف قیلحا صخه مرحو قیانعلاو ة
هتلا سارمو هلنزم .

قیلحا اذھ ةسرامم یف ةماعلا قطلسلا نم ل خدت لووصد زوجیر لا،
ل خدتلا اذھ یاع نوناقلا هیف صبی یذلا ربقلا، هیف لکشیر یذلا و 2.
یبدت طاریقیمدلا عمتملجا یف ایرورض اری، لا و ای نطولا نملأ
ه و ماظنلا نء عافدلا و ةیباصتقلا دلبلایه هافر و اری خلاً اذ
یام و اـ خلاً و ةحصلا قسلا قوقه ةیام و ا قیلا ماعلا ةملا
نم نارلجا عة ینارلجا م
هتایرحو ریغلا .

لماة 9

نيدلاو ريمضلاو ركفلا ةير >

شل كل 1-سيو .نيدلاو ريمضلاو ركفلا ةير > في قلحا صخمةزلة
لحايدلا ربيغة ةير > قـدقتعلما وأن، ير >ك لذكونيدلا راهظا ة
ايعام > وأ ايدرف، سلا في فـ وأ نلعلا في فـور، اذه ميلعتلاو دبعتلاب
دقتعلماو
رناعشلا عاي >إو تاسراملماو.

كلمات ريف تادقتعلما وأنيدلا راهظا ةير > في اء دويق عضو زوجي لا
شته في تلاو نوناقلا في فاهياع عمتمجا في فة يرورض ريبادة لك 2.
ملألعلا نـيام > وأ ماـحصلا وأ ماظنلا ةـصوصنلما قلاخلأ وأ ة
طارق يمدالي،
هتاير >وريفلا قوقة > ةيام > وأ ةماعلا.

لماة 10

ريبعتلا ةير >

شل كل شيو .ريبعتلا ةير > في قلحا صخه لمة ير > قلحا اذ
قاتمولعلما لقن، وأ في م راكفلا وأ تالصحين أنودن 1.
لأنود ةالما مذهب لوتح لا .دودح رابتعا انمودوة ير >وي آر
سلا وأ في عاذلا ةزفتلا وأ امين، ةماعلا تاطلسلا نم ل خدة ماظنل،
ضحـش لودلا عاـثـبـلا تاكر
صـخـارـتـلا.

جيسرامم عاصخا زوهه عشتهامو تايرلحا هذمه هلمت ايجاون
عبشلا وأ تلاماعلما ضيقلا وأ طور-تابوقعلا وأ دو 2.
نوناقلا، سمو عمتمجاي فة يروض ريبادة لكشتي تالو-تايلوؤ،
س وأي فاهياع صوصنلما وأ ماعلا ماسلا وأ ي صارلا ملاء
حصلا مالحق لاخلاء وأة، ي طارقيملا مالح وأ، ي نطولا ن ملاء
شكال-س تامولعم ن ع فة ي، يام > وأة يمرلجا عنمو ماظنلا ة، وأ
سيغلا عمه قوفا > وأ ر، عنلم وأ
متهازنو عاصقلا طلاس نامضل.

لما-ةدا 13

لاعفلا فاصتتلا ي فقلحا

ةيقافتلا هذهي فاهي فرتعلما هتايرحو هقوفا تكهتنا صخش لكلا،
ةيناضق ضقنة يه ماما لاعف فاصتتا ياع لوصولحا ي ف، ي >
تراشأ نم كاهتتلا باك-سرامم راطا ي ف يناماء صاخ-لحا-ةق
فول-لا ي
ةيمسرلا مهفناطو.

لما-ةدا 14

زيمتلا رطا >

تعلما تايرلحاو قوقلحا عتمتلا بين مائة يقافتلا هذهي فاهي فر
يدتحو-نلجا ياع مئاقلا كاذ-دج ي و نوللا وأ رصنعلا وأ س-ب
سايسلا عارلاءيتم ي أ نود وأ ي عامتجلا وأ ي نطولا لصلأ وأة ي-ز،
ةينطو قيقا، وأ نيدلا وأ تغللا رخأ عضي وأة دلولا وأة ورتلا وأ
ي ل عامتتلا

جيسفتلاب ةيقافتلا مذهب ماك > انم م > ي اذخا زونه ناى اعرب
 عاملج واششنى ف طارخ نلاا ي فوق > ي ا درغا واة لاي ف واطا
 هقلحا مذهب فرتعلم تاي رلحا و اقوقي مذهب ف اة لودا ر
 مسواى ل تاي رلحا و قوقلحا مذهب نيقلا نم ع فدهب لمعب ما
 يقافتلا، دلحاب باهذلا و
 ةيقافتلا مذهب ف هياء ص واصلما.



مقرر لوکوٲورہا 4

لماةا 4

بناجلاا بی عاملجا درطالا تايلمء رظا
قروضهم بناجلاا بی عاملجا درطالا تايلمء نا.

الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين

المادة ١

تعريف لفظه "لاجئ"

ألف - لأغراض هذه الاتفاقية، تنطبق

لفظة "لاجئ" على:

1. كل شخص اعتبر لاجئاً بمقتضى ترتيبات ١٢ أيار/ مايو ١٩٢٦ و٣٠ حزيران/ يونيو 1928، أو بمقتضى اتفاقيتي ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٣ و١٠ شباط / فبراير ١٩٣٨ وبروتوكول ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩، أو بمقتضى دستور "المنظمة الدولية للاجئين" ولا يحول ما اتخذته المنظمة الدولية للاجئين أثناء ولايتها من مقررات بعدم الأهلية لصفة اللاجئ دون منح هذه الصفة لمن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذا الفرع .
2. كل شخص يوجد، بنتيجة أحداث وقعت قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥١، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ووجود خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد. فإذا كان الشخص يحمل أكثر من جنسية، تعني عبارة "بلد جنسيته" كلاً من البلدان التي يحمل جنسيتها، ولا يعتبر محروماً من حماية بلد جنسيته، إذا كان، دون أي سبب مقبول يستند إلى خوف له ما يبرره، لم يطلب الاستئلال بحماية واحد من البلدان التي يحمل جنسيتها mmm.

باء -

1. لأغراض هذه الاتفاقية، يجب أن نفهم عبارة "أحداث وقعت قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥١ الواردة في الفرع "ألف" من المادة ١، على أنها تعني: (أ) إما "أحداثًا وقعت في أوروبا قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥١، أو (ب) أحداثًا وقعت في أوروبا أو غيرها قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥١ وعلى كل دولة متعاقدة أن تعلن، وهي توقع هذه الاتفاقية أو تصدقها أو تنضم إليها، بأي من هذين المعنيين ستأخذ على صعيد الالتزامات التي تلقها عليها هذه الاتفاقية .
2. لأي دولة متعاقدة اختارت الصيغة (أ) في أي وقت، أن توسع التزاماتها باختيار الصيغة (ب) وذلك بإشعار توجهه إلى الأمين العام للأمم المتحدة

جيم - ينقض انطباق هذه الاتفاقية على أي شخص ينطبق عليه الفرع "ألف" من هذه المادة:

1. إذا استأنف باختياره الاستئصال بحماية بلد جنسيته أو
2. إذا استعاد باختياره جنسيته بعد فقدانه لها، أو
3. إذا اكتسب جنسية جديدة وأصبح يتمتع بحماية هذه الجنسية الجديدة أو
4. إذا عاد باختياره إلى الإقامة في البلد الذي غادره أو الذي ظل مقيمًا خارجه خوفًا من الاضطهاد .
5. إذا أصبح بسبب زوال الأسباب التي أدت إلى الاعتراف له بصفة اللاجئ، غير قادر على مواصلة رفض الاستئصال بحماية بلد جنسيته .
6. إذا كان شخصًا لا يملك جنسية وأصبح، بسبب زوال الأسباب التي أدت إلى الاعتراف له بصفة اللاجئ قادرًا على أن يعود إلى بلد إقامته المعتادة السابق..

وذلك علماً بأن أحكام هذه الفقرة لا تنطبق على أي لاجئ ينطبق عليه الفرع "ألف (1)" من هذه المادة ويستطيع أن يحتج، في رفض العودة إلى بلد إقامته المعتادة السابق، بأسباب قاهرة ناجمة عن اضطهاد سابق

دال - لا تنطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص الذين يتمتعون حالياً بحماية أو مساعدة من هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

فإذا توقفت هذه الحماية أو المساعدة لأي سبب دون أن يكون مصير هؤلاء الأشخاص قد سوي نهائياً طبقاً لما يتصل بالأمر من القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة يصبح هؤلاء الأشخاص، جراء ذلك، مؤهلين للتمتع بمزايا هذه الاتفاقية. هاء - لا تنطبق أحكام هذه الاتفاقية على أي شخص اعتبرته السلطات المختصة في البلد الذي اتخذ فيه مقاماً له مالِكاً للحقوق وعليه الالتزامات المرتبطة بجنسية هذا البلد

واو - لا تنطبق أحكام هذه الاتفاقية على أي شخص تتوفر أسباب جدية للاعتقاد بأنه:
(أ) ارتكب جريمة ضد السلام أو جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية، بالمعنى المستخدم لهذه الجرائم في الصكوك الدولية الموضوعة للنص على أحكام بشأنها.

(ب) ارتكب جريمة جسيمة غير سياسية خارج بلد اللجوء قبل قبوله في هذا البلد بصفة لاجئ

(ج) ارتكب أفعالاً مضادة لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها..

المادة ٢

التزامات عامة

على كل لاجئ إزاء البلد الذي يوجد فيه واجبات تفرض عليه، خصوصاً، أن ينصاع لقوانينه وأنظمته وأن يتقيد بالتدابير المتخذة فيه للمحافظة على النظام العام

المادة ٣

عدم التمييز

تطبق الدول المتعاقدة أحكام هذه لاتفاقية على اللاجئين دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو بلد المنشأ

المادة ٤

الدين

تمنح الدول المتعاقدة عديمي الجنسية الموجودين داخل أراضيها معاملة توفر لهم على الأقل ذات الرعاية الممنوحة لمواطنيها على صعيد حرية ممارسة شعائرهم الدينية وحرية توفير التربية الدينية لأولادهم

المادة ٥

الحقوق الممنوحة بمعزل عن هذه الاتفاقية

لا يعتبر أي حكم في هذه الاتفاقية مُخلاً بأية حقوق أو مزايا تمنحها دولة متعاقدة للاجئين بمعزل عن هذه الاتفاقية.

المادة ١٦

حق التقاضي أمام المحاكم يكون لكل لاجئ، على أراضي جميع الدول المتعاقدة، حق التقاضي الحر أمام المحاكم.

يتمتع كل لاجئ، في الدولة المتعاقدة محل إقامته المعتادة، بنفس المعاملة التي يتمتع بها المواطن من حيث التقاضي أمام المحاكم، بما في ذلك المساعدة القضائية، والإعفاء من ضمان أداء المحكوم به.

في ما يتعلق بالأمور التي تناولها الفقرة ٢، يمنح كل لاجئ، في غير بلد إقامته المعتادة من بلدان الدول المتعاقدة، نفس المعاملة الممنوحة فيها لمواطني بلد إقامته المعتادة.

التدابير الإدارية

المادة ٢٥

المساعدة الإدارية

عندما يكون من شأن ممارسة اللاجئ حقاً له أن تتطلب عادة مساعدة سلطات بلد أجنبي يعذر عليه الرجوع إليها، تعمل الدول المتعاقدة التي يقيم اللاجئ على أراضيها على تأمين هذه المساعدة إما بواسطة سلطاتها أو بواسطة سلطة دولية

تصدر السلطة أو السلطات المذكورة في الفقرة الأولى للاجئين، أو تستصدر لهم بإشرافها، الوثائق أو الشهادات التي يجري إصدارها للأجنبي، عادة، من قبل سلطاته الوطنية أو بواسطتها، تقوم الوثائق أو الشهادات الصادرة على هذا النحو مقام الصكوك الرسمية التي تسلم للأجانب من قبل سلطاتهم الوطنية أو بواسطتها، وتظل معتمدة إلى أن يثبت عدم صحتها.

تصدر السلطة أو السلطات المذكورة في الفقرة الأولى للاجئين، أو تستصدر لهم بإشرافها، الوثائق أو الشهادات التي يجري إصدارها للأجنبي، عادة، من قبل سلطاته الوطنية أو بواسطتها، تقوم الوثائق أو الشهادات الصادرة على هذا النحو مقام الصكوك الرسمية التي تسلم للأجانب من قبل سلطاتهم الوطنية أو بواسطتها، وتظل معتمدة إلى أن يثبت عدم صحتها.

رهنأً بالحالات التي يمكن أن يستثنى فيها المعوزون، يجوز استفتاء رسوم لقاء الخدمات المذكورة في هذه المادة، ولكن ينبغي أن تكون هذه الرسوم معتدلة ومتكافئة مع ما يفرض على المواطنين من رسوم لقاء الخدمات المماثلة. لا تمس أحكام هذه المادة بالمادتين ٢٧ و ٢٨.

المادة ٢٦

حرية التنقل

تمنح كل من الدول المتعاقدة للاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها حق اختيار محل إقامتهم والتنقل الحر ضمن أراضيها، على أن يكون ذلك رهناً بأية أنظمة تنطبق على الأجانب عامة في نفس الظروف

المادة ٢٧

بطاقات الهوية

تصدر الدول المتعاقدة بطاقة هوية شخصية لكل لاجئ موجود في إقليمها لا يملك وثيقة سفر صالحة

المادة ٢٨

وثائق السفر

تصدر الدول المتعاقدة للاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها وثائق سفر لتمكينهم من السفر إلى خارج هذا الإقليم، ما لم تتطلب خلاف ذلك أسباب قاهرة تتصل بالأمن الوطني أو النظام العام وتطبق أحكام ملحق هذه الاتفاقية بصدد الوثائق المذكورة، وللدول المتعاقدة إصدار وثيقة سفر من هذا النوع لكل لاجئ آخر فيها، وعليها خصوصاً أن تنظر بعين العطف إلى إصدار وثيقة سفر من هذا النوع لمن يتعذر عليهم الحصول على وثيقة سفر من بلد إقامتهم النظامية من اللاجئين الموجودين في إقليمها. تعترف الدول المتعاقدة بوثائق السفر التي أصدرها أطراف الاتفاقات الدولية السابقة في ظل هذه الاتفاقات، وتعاملها كما لو كانت قد صدرت بمقتضى أحكام هذه المادة.

المادة ٣١

اللاجئون الموجودون بصورة غير مشروعة في بلد الملجأ تتمتع الدول المتعاقدة عن فرض عقوبات جزائية، بسبب دخولهم، أو وجودهم غير القانوني على اللاجئين الذين يدخلون إقليمها أو يوجدون فيه دون إذن، قادمين مباشرة من إقليم كانت فيه حياتهم أو حريتهم مهددة بالمعنى المقصود في المادة 1، شريطة أن يقدموا أنفسهم إلى السلطات دون إبطاء وأن يبرهنوا على وجاهة أسباب دخولهم أو وجودهم غير القانوني.

تتمتع الدول المتعاقدة عن فرض غير الضروري من القيود على تنقلات هؤلاء اللاجئين ولا تطبيق هذه القيود إلا ريثما يسوى وضعهم في بلد الملاذ أو ريثما يقبلون في بلد آخر، وعلى الدول المتعاقدة أن تمنح اللاجئين المذكورين مهلة معقولة، وكذلك كل التسهيلات الضرورية ليحصلوا على قبول بلد آخر بدخولهم إليه.

المادة ٣٢

الطرد

لا تطرد الدولة المتعاقدة لاجئاً موجوداً في إقليمها بصورة نظامية إلا لأسباب تتعلق بالأمن الوطني أو النظام العام.

لا ينفذ طرد مثل هذا اللاجئ، إلا تطبيقاً لقرار متخذ وفقاً للأصول الإجرائية التي ينص عليها القانون، ويجب أن يسمح للاجئ، ما لم تتطلب خلاف ذلك أسباب قاهرة تتصل بالأمن الوطني، بأن يقدم بينات لإثبات براءته، وأن يمارس حق الاعتراض ويكون له وكيل يمثله لهذا الغرض أمام سلطة مختصة أو أمام شخص أو أكثر معينين خصيصاً من قبل السلطة المختصة.

تمنح الدولة المتعاقدة مثل هذا اللاجئ مهلة معقولة ليلتمس خلالها قبوله بصورة قانونية في بلد آخر، وتحفظ الدولة المتعاقدة بحقها في أن تطبق، خلال هذه المهلة، ما تراه ضرورياً من التدابير لداخلية.

المادة ٣٣

حظر الطرد أو الرد

لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تطرد لاجئاً أو تردّه بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية.


على أنه لا يسمح بالاحتجاج بهذا الحق لأي لاجئ تتوفر دواع معقولة لاعتباره خطراً على أمن البلد الذي يوجد فيه أو لاعتباره يمثل، نظراً لسبق صدور حكم نهائي عليه لارتكابه جرماً استثنائي الخطورة خطراً على مجتمع ذلك البلد

المادة ٣٤

التجنس

تسهل الدولة المتعاقدة بقدر الإمكان استيعاب اللاجئين ومنحهم جنسيتها، وتبذل على الخصوص كل ما في وسعها لتسهيل إجراءات التجنس وتخفيض أعباء ورسوم هذه الإجراءات إلى أقصى حد ممكن





کنوانسیون اروپایی حمایت از حقوق بشر و آزادی‌های اساسی اصلاح‌شده ب

طرف‌های معظم متعاقد به کنوانسیون موظفند برخورداری افراد ساکن در مناطق تحت حاکمیت خود را از حقوق و آزادی‌های تعریف‌شده در بخش اول کنوانسیون حاضر تضمین کنند.

بخش اول - حقوق و آزادی‌ها

ماده ۲- حق حیات

۱- حق حیات کلیه‌ی افراد باید توسط قانون مورد حمایت قرار گیرد؛ هیچکس نباید به‌طور عمد از حق حیات محروم شود به استثنای اجرای حکم دادگاهی که به دنبال ارتکاب جنایت افراد این مجازات را طبق قانون تجویز می‌کند.

۲- در موارد زیر که استفاده از قوه‌ی قهریه کاملاً ضروری و اجتناب‌ناپذیر به نظر می‌رسند، محرومیت حیات افراد

ناقص مفاد این ماده محسوب نمی‌شوند:

- ۱- در هنگام دفاع اشخاص در مقابل خشونت غیرقانونی؛
- ۲- در موارد اقدام به بازداشت قانونی افراد یا جلوگیری از فرار شخصی که با قرار قانونی زندانی شده است.
- ۳- در انجام اقدامات قانونی به منظور فرو نشاندن شورش‌ها یا طغیان‌ها.

ماده ۳-منع شکنجه

هیچکس نباید شکنجه شده یا در معرض رفتارها و مجازات‌های غیرانسانی یا تحقیرآمیز قرار گیرد.

ماده ۴-منع برده‌داری و کار اجباری

- ۱- هیچکس نباید در بردگی یا بندگی نگه داشته شود.
- ۲- هیچکس را نباید ملزم به بیگاری یا کار اجباری کرد.
- ۳- موارد زیر از شمول عبارت "بیگاری یا کار اجباری" مورد نظر ماده‌ی حاضر خارج هستند:
 - ۱- هر کاری که در طول زمان بازداشت اشخاص بر اساس مفاد ماده ۵ کنوانسیون حاضر یا در زمان آزادی مشروط از چنین بازداشت‌هایی، انجام آنها بر افراد تحمیل شود؛
 - ۲- هر نوع خدمت با ماهیت نظامی یا در کشورهایی که ماموران وظیفه را به رسمیت می‌شناسند، خدمت تحمیلی (غیرنظامی) به جای خدمت وظیفه‌ی سربازی؛
 - ۳- هر نوع خدمت تحمیلی در صورت وقوع حوادث غیرمترقبه یا مصیبت‌هایی که زندگی یا آسایش جامعه را تهدید می‌کنند؛ و
 - ۴- هر کار یا خدمتی که بخشی از تعهدات معمول مدنی محسوب شود.

ماده ۵ - حق آزادی و امنیت

هر شخص از حق برخورداری از آزادی و امنیت فردی برخوردار است. هیچکس را نباید از آزادی‌اش محروم کرد به استثنای موارد زیر و بر اساس روبه‌ای که قانون مقرر کرده است:

۱- حبس قانونی فرد پس از تایید محکومیت توسط یک دادگاه صالح؛
۲- بازداشت قانونی یا توقیف شخصی که از حکم قانونی یک دادگاه تمکین نکرده یا به منظور تضمین اجرای کامل کلیه تعهداتی است که توسط قانون مقرر شده است؛

۳- بازداشت یا توقیف شخصی که تردید منطقی در مورد دست داشتن وی در ارتکاب به جرمی وجود دارد، با هدف احضار وی در مقابل یک مقام قانونی صالح یا زمانی که بازداشت مخفی به منظور جلوگیری از وقوع جنایت توسط وی یا فرار پس از انجام جنایت از لحاظ منطقی لازم به نظر می‌رسد؛

بازداشت یک شخص نابالغ (صغیر) با حکم قانونی به منظور -۴ نظارت آموزشی یا بازداشت قانونی وی با هدف احضار شخص در مقابل مقام قانونی ذیصلاح؛

بازداشت قانونی اشخاص به منظور ممانعت از شیوع بیماری‌های عفونی (مسری)، افراد دارای ذهن غیرسليم، معتادان به الکل یا مواد مخدر یا افراد ولگرد؛

بازداشت قانونی اشخاص به منظور ممانعت از ورود غیرمجاز وی به داخل کشور یا شخصی که حکم اخراج یا استرداد وی به دولت متبوعه‌اش صادر شده باشد.

هر شخصی که بازداشت می‌شود باید سریعاً به زبانی که برایش قابل درک باشد از دلایل دستگیری و اتهامات علیه وی مطلع شود.

هر شخصی که بر اساس مفاد بخش سوم پاراگراف اول از این ماده، دستگیر یا بازداشت می‌شود، باید سریعاً در محضر قاضی یا

مقام مسئولی که به طور قانونی از قدرت قضایی برخوردار است، آورده شده و جلسه‌ی محاکمه‌ی وی در زمان معقول برگزار شود یا تا زمان برگزاری محاکمه آزاد شود. آزادی فرد می‌تواند به ارانه‌ی تضمین از سوی شخص به منظور حصول اطمینان از حضور وی برای جلسه‌ی محاکمه مشروط شود.

هر شخصی که به واسطه دستگیری یا بازداشت از آزادی -۴ خویشتن محروم می‌شود حق خواهد داشت تا اقداماتی را در جهت اطمینان از قانونی بودن بازداشت خود صورت دهد و دادگاه باید سریعاً در این مورد تصمیم‌گیری کرده و در صورتی که بازداشت شخص قانونی نباشد دستور آزادی وی را صادر کند.

هر شخصی که قربانی دستگیری یا بازداشت مغایر با مفاد ماده -۵ حاضر باشد، از حق قابل اجرای درخواست غرامت برخوردار خواهد بود

ماده-۶- حق برخورداری از محاکمه‌ی عادلانه

۱- هر شخص در تعیین حقوق و تعهدات مدنی خود یا هر نوع اتهام جنایی علیه وی حق دارد از یک جلسه‌ی استماع دادرسی در محدوده‌ی زمانی مناسب توسط دادگاه قانونی مستقل و بی‌طرف برخوردار باشد. نتیجه‌ی دادرسی باید به صورت عمومی اعلام شود. با این حال، ممکن است مطبوعات و عموم مردم از شرکت در تمام یا بخشی از جلسات محاکمه به دلایل اخلاقی، نظم عمومی یا امنیت ملی در یک جامعه‌ی مردم‌سالار که رعایت مصالح جوانان یا حفاظت از حریم خصوصی طرف‌های دعوا ضروری است یا در مواردی که به تشخیص قطعی دادگاه، اعلان عمومی آن مضر مصالح عدالت شناخته شود.

۲- هر شخصی که متهم به ارتکاب یک جرم جنایی است تا زمانی

که جرم وی به طور قانونی اثبات نشده، باید بی‌گناه تلقی شود.
۳- هر شخصی که متهم به ارتکاب یک جرم جنایی است از حداقل حقوق ذیل برخوردار است:

۱- سریعاً و به زبانی که آن را درک کند از ماهیت و دلیل اتهامات مطروحه علیه وی به صورت مشروح آگاه شود؛
۲- زمان و امکانات کافی برای آماده‌سازی دفاعیه‌ی خود را داشته باش

دفاع از خود به وسیله‌ی خودش یا از طریق دستیار حقوقی ۳-
انتخاب شده توسط وی یا در صورتی که قادر به پرداخت هزینه‌های مربوط به استخدام دستیار حقوقی نباشد، دادگاه به اقتضای مصالح اجرای عدالت، دستیار مربوطه را به صورت رایگان در اختیار وی قرار دهد.

۴- بازجویی از شاهده‌ی که بر علیه شخص می‌خواهد شهادت بدهد و حاضر کردن و بازجویی کردن از شاهده‌ی که به نفع وی شهادت می‌دهد تحت شرایط مشابه با شاهد مخالف شخص.

۵- در صورتی که متهم نمی‌تواند زبان مورد استفاده در دادگاه را درک کرده یا آن را صحبت کند، مترجم رایگان در اختیار داشته باشد.



ماده ۸- حق احترام به زندگی خصوصی و خانوادگی افراد
۱- هر کس از حق احترام به زندگی خصوصی و خانوادگی، خانه و
مراسلات خود برخوردار است.

۲- در اجرای این حق هیچ مداخله‌ای نباید از سوی هیچ یک از
مقامات دولتی صورت گیرد مگر مداخلات منطبق بر قانون و
مواردی که در یک جامعه‌ی مردم‌سالار به دلایل حفظ امنیت ملی،
ایمنی عمومی یا رفاه اقتصادی کشور، پیشگیری از هرج و مرج و
جرایم، حفاظت از سلامتی و اخلاقیات یا حفاظت از حقوق
سایرین ضروری تشخیص داده شوند.

ماده ۹- آزادی نظر، عقیده و مذهب

۱- هر کس از آزادی نظر، عقیده و مذهب برخوردار است؛ این حق
آزادی تغییر مذهب یا اعتقادات شخصی وی چه به تنهایی یا به
صورت دسته‌جمعی همراه با دیگران، در حضور دیگران یا به
صورت خصوصی، و آزادی اجرای شعائر دینی یا عقیدتی به
صورت‌های پرستش، آموزش، انجام و نظارت بر آنها را شامل
می‌شود.

۲- آزادی اجرای شعائر دینی یا اعتقادات فردی تنها در مواردی که
توسط قانون مقرر شده و در یک جامعه‌ی مردم‌سالار برای
حفاظت از ایمنی و نظم عمومی، سلامتی یا اخلاقیات یا حمایت از
حقوق و آزادی‌های سایر افراد جامعه ضروری هستند،
محدودیت‌های رادبر می‌گیرند.

ماده ۱۰- آزادی بیان

۱- هرکس از حق آزادی بیان برخوردار است. این حق باید شامل آزادی داشتن عقاید و دریافت و بیان اطلاعات و ایده‌ها بدون دخالت مقامات دولتی و بدون در نظر گرفتن مرزبندی‌های جغرافیایی باشد. این ماده، مانع تقاضای دولت‌ها برای دریافت مجوز به منظور انتشار اخبار یا فعالیت‌های بنگاه‌های تلویزیونی و سینمایی نخواهد بود.

۲- اعمال این آزادی‌ها، از آنجا که با خود وظایف و مسئولیت‌هایی را به همراه دارند، ممکن است نیازمند تشریفات، شرایط، محدودیت‌ها یا مجازات‌هایی باشند که توسط قانون مقرر شده و در یک جامعه‌ی مردم‌سالار به منظور حفظ منافع امنیت ملی، تمامیت ارضی یا ایمنی عمومی جهت ممانعت از ایجاد هرج و مرج یا ارتکاب جرایم، حفاظت از سلامتی و اخلاقیات مردم، حمایت از آبرو یا حقوق سایرین، جلوگیری از افشای اطلاعات محرمانه یا حفظ اقتدار و بی‌طرفی دستگاه قضاوت لازم و ضروری هستند

ماده ۱۳- حق جبران‌رفع خسارت موثر

هر شخصی که حقوق و آزادی‌هایش که در این کنوانسیون آمده است ضایع شده باشد، حتی اگر تضييع حقوق و آزادی‌های مذکور توسط افرادی با ظرفیت رسمی صورت گرفته باشد، از حق جبران خسارت موثر در مقابل مقامات ملی برخوردار است.

ماده ۱۴- ممانعت از تبعیض
برخوردای از حقوق و آزادی‌های مندرج در کنوانسیون حاضر باید
بدون تبعیض از هر حیث از قبیل جنسیت، نژاد، رنگ، زبان، دین،
عقاید سیاسی و سایر عقاید، اصلیت ملی یا اجتماعی، عضویت در
گروه‌های اقلیت ملی، دارایی‌ها، تولد یا سایر وضعیت‌ها تضمین
شود

ماده ۱۷- ممانعت از سوءاستفاده از حقوق
هیچ یک از مفاد کنوانسیون حاضر نمی‌تواند به گونه‌ای تعبیر یا
تفسیر شود که حق شرکت در هر فعالیت یا انجام هر اقدامی
توسط هر دولت، گروه یا شخصی با هدف نابودی هر یک از
حقوق و آزادی‌های مندرج در این سند یا محدود کردن این حقوق و
آزادی‌ها در حدی فراتر از آنچه در این کنوانسیون پیش‌بینی شده،
مجاز شناخته شود



پروتکل شماره ۴

ماده ۴

ممنوعیت اخراج جمعی از بیگانگان

اخراج جمعی از بیگانگان ممنوع است

کنوانسیون مربوط به وضع پناهندگان

فصول

مقررات عمومی

ماده ۱ - تعریف اصطلاح «پناهنده»

الف از لحاظ کنوانسیون حاضر اصطلاح «پناهنده» به شخص یا طاقمی گردد که:

(۱) به موجب ترتیب تاریخ ۱۲ مه ۱۹۲۶ و ۳۰ ژوئن ۱۹۲۸ یا به موجب کنوانسیونهای مورخ ۲۸ اکتبر ۱۹۳۳ و ۱۰ فوریه ۱۹۳۸ یا پروتکل مورخ ۱۴ سپتامبر ۱۹۳۹ یا اساسنامه سازمان بینالمللی پناهندگان، پناهنده تلقی شده است.

تصمیمات مربوط به عدم قابلیت انتخاب شدن نکهاز طرف سازمان بینالمللی پناهندگان در مدفعالیتهای سازمان اتخاذ گردیده است ماعدا آنهایی که مشخصا در شرایط مقرر در بند ۲ این قسمت پناهنده شناخته شوند.

(۲) در نتیجه حوادث قبل از یکم ژانویه ۱۹۵۱ و به علت ترس و موجه از عضویت در یکی از گروههای اجتماعی داشته عقاید سیاسی تحت شکنجه قرار گیرد - در خارج کشور مجلس کوته عادی خود به سر میرد و نمیتواند و یا به علت ترس مذکور نمیخواهد خود را تحت حمایت آن کشور قرار دهد یا در صورتیکه فاقد تابعیت است و پس از چنین حوادثی در خارج کشور مجلس کوته عادی خود به سر میرد - نمیتواند یا به علت ترس مذکور نمیخواهد

بها

در مورد شخصیکهپیشاز یکتابعیتدارد اصطلاح «کشور محلتابعیت» او عبارتخواهد بود از هر یکاز کشورهائیکهشخصمزبور تابعیتآنها دارد. شخصیرا کهبدوندلیمعتبر و مبتتیر ترسموجهخود را تحتحمایتیکاز کشورهائیکهتابعیتآنها دارد قرار ندادهباشد نمیتواناز حمایتکشور محلتابعیتخود محرومطلبیکرد.

ب (۱) - از لحاظکنوانسیونحاضر عبارت «وقایعیکهقبلز اولژانویه ۱۹۵۱ اتفاقافتادهاست» مذکور در قسمتالفماده ۱ عبارتستاز:

الف «وقایعیکهقبلز اولژانویه ۱۹۵۱ در اروپا رویدادهاست» یا
ب «وقایعیکهقبلز اولژانویه ۱۹۵۱ در اروپا یا جایدیگر رویدادهاست»

هر یکاز دولتمعاهد باید موقعامضاء یا تصویبالحاقاعلامیهایصادر و در آنتصریحنماید کهبر تعهداتخود نسبتبهکنوانسیونحاضر براباصطلاحمذکور چهشعاعملیرا منظور میدارد.
(۲) - دولتمعاهدیکهشق «الف» را پذیرفته استدر هر موقعیتواند با ارسالایادداشتیخطاببهدیبرکلمللمتحد تعهداتخود را شاملشق «ب» نیز بنماید.

ج- اینکنوانسیوندر موارد ذیلدر بارههاشخاصمذکور در قسمتالفاینمادهاجرا نخواهد گردید:

۱. شخصیکهداوظالبانهخود را مجدداً تحتحمایتکشور متبوعخویشقرار دهد - یا
۲. در صورتیکهتابعیتخود را از دستدادهباشد آنرا مجدداً تحصیلنماید - یا
۳. تابعیتجدیدیکسبکردهو از حمایتکشور متبوعجدید برخوردار باشد

یا -

۴. داوطلبان برای سکوته کشور بیاز گردد که به علت ترس از شکنجه قبلاً آنجا را ترک گفتمیا در خارج از آنسر میرده یا
۵. به علت از بین رفتن اوضاع و احوالیکه باعث شده بود و بی عنوان پناهنده شناخته شود دیگر نتواند از قبول حمایت دولتمتبع خود امتناع نماید.

بدیهی است مقررات این بند شامل پناهنده هاییکه مشمول مقررات بند ۱ قسمت «الف» ماده حاضر استو میتواند برای امتناع از قبول حمایت دولتمتبع خود دلایلقاطعیدالبر شکنجه قبلیا قاهنماید، نخواهد گردید.

۶. اگر اوضاع و احوالیکه باعث شده بودند یک شخص صدوتابعیت بعنوان پناهنده شناخته شود از بین رود، بدیهی است مقررات این بند شامل پناهنده هاییکه مشمول مقررات بند ۱ قسمت «الف» ماده حاضر استو میتواند برای امتناع از بازگشت به کشور محلسکوته تعادیقبلی خود دلایلقاطعیدالبر شکنجه قبلیا قاهنماید نخواهد گردید.

- د - این کنوانسیون در مورد اشخاصیکه در حال حاضر تحت حمایت مؤسساتیا ارکان سازمان ملل متحد غیر از کمیسر عالی سازمان ملل متحد برپناهندگان قرار ندارند یا از مؤسساتیا ارکان مزبور کمک دریافت میدارند مجربنخواهد بود. در صورتیکه حمایتیا کمک مزبور بعلیق قطع شود و سرنوشتاین اشخاص هموجبقطع نامها یا مربوط همجمع عمومیمل متحد تعیین گردد اشخاص مزبور کاملاً حق خواهند داشتاز مقررات این کنوانسیون بهره مند گردند.
- ه - این کنوانسیون در مورد شخصیکه از طرف مقامات اتصالیتدار کشور

مجلس کو تدا ئم خود حائز حقوقو تکالیفینا شیاز تحصیلتا بعیتا نکشور شناختهد هباشد مجرینخواهد بود. و - مقرراتاینکنوانسیوندر مورد اشخاصیکه علیها آنها دلائلمحکمیدالبر مراتبیر وجود داشتهباشد مجرینخواهد بود:

الف مرتکبجنایتیعلیهصلحیا بشریتیا جنایاتجنگیشدهباشد (طبقتعاریفمندر جدر اسناد

بینالمللیکهربا پیشبینیمقرراتمربوطبهاینجنایاتتنظیمگردیدهاست).
ب- قبلاز آنکهدر کشور پناهندهندهبعنوانپناهندهپذیرفتهشود در خارجاز آنکشور مرتکبجنایاتعمدهایکهمشمولمجازا تعمومیمیشد شدهباشند.

ج- مرتکبا عمالیکه مغایر با مقاصد و اصولالملل متحد است شدهباشند.

ماده ۲ - وظایفکلی

هر پناهندهدر کشوریکه بسر میرد دارا یوظایفیاستکه بهموجبآنمخصوصاً ملزم میباشد خود را با قوانینو مقرراتآنکشور و اقداماتیکهربرایحفظنظمعمومیعملمیآید تطبیقدهد.

ماده ۳ - عدم تبعیض

دولتمعاهد مقرراتاینکنوانسیونرا بدوتبعیضاز لحاظنژاد یا مذهبیاز سرزمیناصلیدر بارهپناهندگاناجرا خواهند نمود.

ماده ۴ - دین

دولتمعاهد در سرزمینخود نسبتبهآزادینپناهنده در اجرایامور دینیو دادتعلیماتمذهبیهکودکانخود رفتاربیلا اقدر حد رفتاریکهنسبتبهاتباعخود دارند، اتخاذ خواهند نمود.

ماده ۵ - حقوقی که خارج از حدود این کنوانسیون اعطاء میشود هیچکاز مقرر ات کنوانسیون حاضر به حقوق و مزایاییکه خارج از حدود این کنوانسیون به پناهندگان داده شده است ملطما یوار د نخواهد ساخت.

ماده ۱۶ - حق مراجع به پناهداگاهها

۱. هر پناهند همیتواند در سرزمین دولت متعا هد آزادانه به محاکم قضائیمراجع نماید.

۲. هر پناهنده در سرزمین دولت متعا هد یک هم محلسکو ت تعدادی اوستدر مورد دسترس به پناهداگاهها از جمله استفادهاز معاضدت قضائو معافیتاز سپردن تضمینز بنهاید ادرسیاز همان رفتاریکهدر بارهاتبا عدولت مزبور به عمل میآید بهره مند خواهد شد.

۳. هر پناهنده در سرزمینهای دولت متعا هد دیگر غیر از سرزمین محلسکو تندائمیخود در مورد مسائل مندر جدر بند ۲ از رفتار بیر خوردار خواهد شد کهدر بینا

ماده ۲۶ - آزادی رفتو آمد

هر یکاز دولت متعا هد به پناهندگانیکه طبق قانوندر سرزمین آن بسر میرند حق خواهد داد که محلسکو ت خود را انتخاب نماید و آزادانه در داخل سرزمین آن دولت رفتو آمد کنند. مشروط به رعایت مقرراتیکه عموماً در اینگونه موارد در باره خارجیان اجرا میشود.

ماده ۲۷ - اوراق هویت

دولتها ی متعا هد برای پناهندگانیکهدر سرزمین آنها بسر میرند و فاقد اسناد معتبر مسافر ت میباشند اوراق هویت صادر خواهند کرد.

ماده ۲۸ - اسناد مسافرت

۱. دولت معاهد برای پناهندگانیکه به طور منظم در سرزمین آنها بسر میبرند به منظور مسافرت آنها به خارج از سرزمین خود اسناد مسافرت صادر خواهند کرد. مگر اینکه دلایل آمار آنها مریباً بوسیله امنیتی و نظم عمومی مغایر با این امر باشد.

اسناد مزبور مشمول مقررات مندرج در الحاقیه این کنوانسیون خواهد بود. دولت معاهد میتوانند برای کلیه پناهندگانیکه در سرزمین آنها بسر میبرند اسناد مسافرت صادر کنند. دولت معاهد نسبت به پناهندگانیکه نمیتوانند اسناد مسافرت را از کشوریکه محلس کوتند دائماً نادر آنجا مستحصیل کنند توجه خاص مبذول خواهند داشت.

۲. اسناد

مسافرتیکه طبق موافقتنامهها یقبلینا المللی توسط دول طرف موافقتنامهها میسرور برای پناهندگان صادر شده است رسمیت داشته و دولتها میباید اینگونه اسناد را بهمترها اسنادی تلقینمایند که طبق مقررات این ماده صادر شده است.

ماده ۳۱ - پناهندگانیکه برخلاف قانون در کشور پناهنده بسر میبرند

۱. دولتها میباید پناهندگان را که مستقیماً از سرزمینیکه در آنجا زندگی و آزادی شان به مفهوم ماده ۱۵ در معرض تهدید بوده و بناچار به سرزمین آنها وارد شده اند در آنجا بسر میبرند بخاطر اینکه برخلاف قانون وارد سرزمین آنها شده اند یا در آن بسر میبرند مجازات نخواهند کرد مشروط بر اینکه به دلایل درنگ خود را بهمقامات مربوطه معرفی کرده اند و دلالت آن میکنند بر اینکه در آنجا حضور غیرقانونی خود را نهدند.

۲. دولت معاهد نسبت به رفت و آمد این قبیل پناهندگان محدودیتها یغیر از آنچه لازم باشد قائل نخواهند شد و محدودیتها یمزبور فقط تا

موقعی خواهد بود که وضعیت این قبیل پناهندگان در کشور پناهنده تعیین نشده یا اجازه ورود به کشور دیگر تحصیل کرده اند. دولت متعاقد باین قبیل پناهندگان فرصت مناسب داده و تسهیلات لازم را برآنان فراهم خواهد ساخت تا اجازه ورود به سرزمین دولت دیگر را تحصیل نمایند.

ماده ۳۲ - اخراج

۱. دولت متعاقد پناهنده‌ها را که به طور منظم در سرزمین آن بسر می‌برند اخراج نخواهد کرد مگر بدلائل حفظ امنیت ملی یا نظم عمومی.
۲. اخراج چنین پناهنده‌ها فقط به موجب تصمیمی صورت خواهد گرفت که طبق موازین قانونی اتخاذ شده باشد. پناهنده هم‌زبور باید اجازه داده شود که برای رفع اتهامات خود در کپارائه دهد، تقاضای استیناف نماید و به مقامات صلاحیت‌دار یا شخصاً اشخاصی که مقامات صلاحیت‌دار تعیین نموده‌اند مراجعه نماید مگر آنکه این امر به دلایل امنیتی میسر نباشد.
۳. دولت متعاقد به چنین پناهنده‌ها فرصت مناسب خواهد داد تا در این مدت بتواند از طریق قانون مجوز ورود به کشور دیگر را تحصیل کند. دولت متعاقد می‌تواند در مدت زبور اقدامات اخیری که لازم تشخیص دهد بعمل آورند.

ماده ۳۳ - منع اخراج اعادة

۱. هیچکاز دولمتعاهد بهیچنحو پناهنده‌ها را بهسرزمینهاییکه‌ماکاندارد بعلمربوطه‌نژاد، مذهب، ملیت، عضویت در دست‌هاجتماعی‌خصوصا دارا بودنعقاید سیاسی، زندگیا آزادی‌او در معرضتهدید واقعشود تبعید نخواهند کرد یا باز نخواهند گردانید.
۲. اما پناهنده‌هاییکه طبقدلائلکافیوجودشیرایامنیتکشوریکهدر آنسر میرد خطرناکبوده‌یا طبقرأیقطعیادگاهمحکومبهارتکابجرمیا جنایتمهمیشدهو مضر بحالجامعهکشور تشخیصدادهشود نمیتواند دعویاستفادهاز مقرراتمذکور در اینمادهرا بنماید.

ماده ۳۴ - کسیتابعیت

دولمتعاهد تا آنجا کهممکناستدر پذیرشو اعطایتابعیتبهپناهندگانتسهیلاتیغراهمخواهند آورد و مخصوصاً کوششخواهند کرد تا امر تحصیلتابعیترا تسریعکردهو تا آنجا کهممکناستاز هزینهما و مخارجاینامر بکاهند.





EUROPEAN CONVENTION ON HUMAN RIGHTS

ARTICLE 1

Obligation to respect Human Rights

The High Contracting Parties shall secure to everyone within their jurisdiction the rights and freedoms defined in Section I of this Convention.

ARTICLE 2

Right to life

1. Everyone's right to life shall be protected by law. No one shall be deprived of his life intentionally save in the execution of a sentence of a court following his conviction of a crime for which this penalty is provided by law.

2. Deprivation of life shall not be regarded as inflicted in contravention of this Article when it results from the

use of force which is no more than absolutely necessary:

(a) in defence of any person from unlawful violence;

(b) in order to effect a lawful arrest or to prevent the escape of a person lawfully detained;

(c) in action lawfully taken for the purpose of quelling a riot or insurrection.

ARTICLE 3

Prohibition of torture

No one shall be subjected to torture or to inhuman or degrading treatment or punishment.

ARTICLE 4

Prohibition of slavery and forced labour

1. No one shall be held in slavery or servitude.

2. No one shall be required to perform forced or compulsory labour.

3. For the purpose of this Article the term “forced or compulsory labour” shall not include:

(a) any work required to be done in the ordinary course of detention imposed according to the provisions of

release from such detention;

(b) any service of a military character or, in case of conscientious objectors in countries where they are recognised, service exacted instead of compulsory military service;

(c) any service exacted in case of an emergency or calamity threatening the life or wellbeing of the community;

(d) any work or service which forms part of normal civic obligations.

ARTICLE 5

Right to liberty and security

1. Everyone has the right to liberty and security of person. No one shall be deprived of his liberty save in the following cases and in accordance with a procedure prescribed by law:

(a) the lawful detention of a person after conviction by a competent court;

(b) the lawful arrest or detention of a person for noncompliance with the lawful order of a court or in order to secure the fulfilment of any obligation prescribed by law;

(c) the lawful arrest or detention of a person effected for

the purpose of bringing him before the competent legal authority on reasonable suspicion of having committed an offence or when it is reasonably considered necessary to prevent his committing an offence or fleeing after having done so;

(d) the detention of a minor by lawful order for the purpose of educational supervision or his lawful detention for the purpose of bringing him before the competent legal authority;

(e) the lawful detention of persons for the prevention of the spreading of infectious diseases, of persons of unsound mind, alcoholics or drug addicts or vagrants;

(f) the lawful arrest or detention of a person to prevent his effecting an unauthorised entry into the country or of a person against whom action is being taken with a view to deportation or extradition.

2. Everyone who is arrested shall be informed promptly, in a language which he understands, of the reasons for his arrest and of any charge against him.

3. Everyone arrested or detained in accordance with the provisions of paragraph 1 (c) of this Article shall be brought promptly before a judge or other officer authorised by law to exercise judicial power and shall be

entitled to trial within a reasonable time or to release pending trial. Release may be conditioned by guarantees to appear for trial.

4. Everyone who is deprived of his liberty by arrest or detention shall be entitled to take proceedings by which the lawfulness of his detention shall be decided speedily by a court and his release ordered if the detention is not lawful.

5. Everyone who has been the victim of arrest or detention in contravention of the provisions of this Article shall have an enforceable right to compensation.



ARTICLE 6

Right to a fair trial

1. In the determination of his civil rights and obligations or of any criminal charge against him, everyone is entitled to a fair and public hearing within a reasonable time by an independent and impartial tribunal established by law. Judgment shall be pronounced publicly but the press and public may be excluded from all or part of the trial in the interests of morals, public order or national security in a democratic society, where the interests of juveniles or the protection of the private life of the parties so require, or to the extent strictly necessary in the opinion of the court in special circumstances where publicity would prejudice the interests of justice.

2. Everyone charged with a criminal offence shall be presumed innocent until proved guilty according to law.

3. Everyone charged with a criminal offence has the following minimum rights:

(a) to be informed promptly, in a language which he understands and in detail, of the nature and cause of the accusation against him;

- (b) to have adequate time and facilities for the preparation of his defence;
- (c) to defend himself in person or through legal assistance of his own choosing or, if he has not sufficient means to pay for legal assistance, to be given it free when the interests of justice so require;
- (d) to examine or have examined witnesses against him and to obtain the attendance and examination of witnesses on his behalf under the same conditions as witnesses against him;
- (e) to have the free assistance of an interpreter if he cannot understand or speak the language used in court.

ARTICLE 8

Right to respect for private and family life

1. Everyone has the right to respect for his private and family life, his home and his correspondence.
2. There shall be no interference by a public authority with the exercise of this right except such as is in accordance with the law and is necessary in a democratic society in the interests of national security, public safety or the economic wellbeing of the country, for the prevention of disorder or crime, for the protection of health or morals, or for the protection of

the rights and freedoms of others.

ARTICLE 9

Freedom of thought, conscience and religion

1. Everyone has the right to freedom of thought, conscience and religion; this right includes freedom to change his religion or belief and freedom, either alone or in community with others and in public or private, to manifest his religion or belief, in worship, teaching, practice and observance.

2. Freedom to manifest one's religion or beliefs shall be subject only to such limitations as are prescribed by law and are necessary in a democratic society in the interests of public safety, for the protection of public order, health or morals, or for the protection of the rights and freedoms of others.

ARTICLE 10

Freedom of expression

1. Everyone has the right to freedom of expression. This right shall include freedom to hold opinions and to receive and impart information and ideas without

interference by public authority and regardless of frontiers. This Article shall not prevent States from requiring the licensing of broadcasting, television or cinema enterprises.

2. The exercise of these freedoms, since it carries with it duties and responsibilities, may be subject to such formalities, conditions, restrictions or penalties as are prescribed by law and are necessary in a democratic society, in the interests of national security, territorial integrity or public safety, for the prevention of disorder or crime, for the protection of health or morals, for the protection of the reputation or rights of others, for preventing the disclosure of information received in confidence, or for maintaining the authority and impartiality of the judiciary.

ARTICLE 13

Right to an effective remedy

Everyone whose rights and freedoms as set forth in this Convention are violated shall have an effective remedy before a national authority notwithstanding that the violation has been committed by persons acting in an official capacity.

ARTICLE 14

Prohibition of discrimination

The enjoyment of the rights and freedoms set forth in this Convention shall be secured without discrimination on any ground such as sex, race, colour, language, religion, political or other opinion, national or social origin, association with a national minority, property, birth or other status.

ARTICLE 17

Prohibition of abuse of rights

Nothing in this Convention may be interpreted as implying for any State, group or person any right to engage in any activity or perform any act aimed at the destruction of any of the rights and freedoms set forth herein or at their limitation to a greater extent than is provided for in the Convention.




Protocol No. 4

ARTICLE 4

Prohibition of collective expulsion of aliens

Collective expulsion of aliens is prohibited.



Convention relating to the Status of Refugees

Article 1 - Definition of the term "refugee"

A. For the purposes of the present Convention, the term "refugee" shall apply to any person who:

(1) Has been considered a refugee under the Arrangements of 12 May 1926 and 30 June 1928 or under the Conventions of 28 October 1933 and 10 February 1938, the Protocol of 14 September 1939 or the Constitution of the International Refugee Organization;

Decisions of non-eligibility taken by the International Refugee Organization during the period of its activities shall not prevent the status of refugee being accorded to persons who fulfil the conditions of paragraph 2 of this section;

2) As a result of events occurring before 1 January 1951 and owing to well-founded fear of

being persecuted for reasons of race, religion, nationality, membership of a particular social group or political opinion, is outside the country of his nationality and is unable or, owing to such fear, is unwilling to avail himself of the protection of that country; or who, not having a nationality and being outside the country of his former habitual residence as a result of such events, is unable or, owing to such fear, is unwilling to return to it.

In the case of a person who has more than one nationality, the term "the country of his nationality" shall mean each of the countries of which he is a national, and a person shall not be deemed to be lacking the protection of the country of his nationality if, without any valid reason based on well-founded fear, he has not availed himself of the protection of one of the countries of which he is a national.

B. (1) For the purposes of this Convention, the words "events occurring before 1 January 1951" in article 1, section A, shall be understood to mean either (a) "events occurring in Europe before 1 January 1951"; or (b) "events occurring in Europe or elsewhere before 1 January 1951"; and each Contracting State shall make

a declaration at the time of signature, ratification or accession, specifying which of these meanings it applies for the purpose of its obligations under this Convention.

(2) Any Contracting State which has adopted alternative (a) may at any time extend its obligations by adopting alternative (b) by means of a notification addressed to the Secretary-General of the United Nations.

C. This Convention shall cease to apply to any person falling under the terms of section A if:

(1) He has voluntarily re-availed himself of the protection of the country of his nationality; or

(2) Having lost his nationality, he has voluntarily reacquired it; or

(3) He has acquired a new nationality, and enjoys the protection of the country of his new nationality; or

(4) He has voluntarily re-established himself in the country which he left or outside which he remained owing to fear of persecution; or

(5) He can no longer, because the circumstances in connection with which he has been recognized as a refugee have ceased to exist, continue to refuse to avail

himself of the protection of the country of his nationality;

Provided that this paragraph shall not apply to a refugee falling under section A (1) of this article who is able to invoke compelling reasons arising out of previous persecution for refusing to avail himself of the protection of the country of nationality;

(6) Being a person who has no nationality he is, because the circumstances in connection with which he has been recognized as a refugee have ceased to exist, able to return to the country of his former habitual residence;

Provided that this paragraph shall not apply to a refugee falling under section A (1) of this article who is able to invoke compelling reasons arising out of previous persecution for refusing to return to the country of his former habitual residence.

D. This Convention shall not apply to persons who are at present receiving from organs or agencies of the United Nations other than the United Nations High Commissioner for Refugees protection or assistance.

When such protection or assistance has ceased for any reason, without the position of such persons being definitively settled in accordance with the relevant resolutions adopted by the General Assembly of the United Nations, these persons shall ipso facto be entitled to the benefits of this Convention.



F. The provisions of this Convention shall not apply to any person with respect to whom there are serious reasons for considering that:

(a) He has committed a crime against peace, a war crime, or a crime against humanity, as defined in the international instruments drawn up to make provision in respect of such crimes;

(b) He has committed a serious non-political crime outside the country of refuge prior to his admission to that country as a refugee;

(c) He has been guilty of acts contrary to the purposes and principles of the United Nations.

E. This Convention shall not apply to a person who is recognized by the competent authorities of the country in which he has taken residence as having the rights and obligations which are attached to the possession of the nationality of that country.

Article 2 - General obligations

Every refugee has duties to the country in which he finds himself, which require in particular that he conform to its laws and regulations as well as to measures taken for the maintenance of public order.

Article 3 - Non-discrimination

The Contracting States shall apply the provisions of this Convention to refugees without discrimination as to race, religion or country of origin.

Article 4 - Religion

The Contracting States shall accord to refugees within their territories treatment at least as favourable as that accorded to their nationals with respect to freedom to practise their religion and freedom as regards the religious education of their children.

Article 5 - Rights granted apart from this Convention

Nothing in this Convention shall be deemed to impair any rights and benefits granted by a Contracting State to refugees apart from this Convention.

Article 16 - Access to courts

1. A refugee shall have free access to the courts of law

on the territory of all Contracting States.

2. A refugee shall enjoy in the Contracting State in which he has his habitual residence the same treatment as a national in matters pertaining to access to the courts, including legal assistance and exemption from *cautio judicatum solvi*.

3. A refugee shall be accorded in the matters referred to in paragraph 2 in countries other than that in which he has his habitual residence the treatment granted to a national of the country of his habitual residence.

Article 25 - Administrative assistance

1. When the exercise of a right by a refugee would normally require the assistance of authorities of a foreign country to whom he cannot have recourse, the Contracting States in whose territory he is residing shall arrange that such assistance be afforded to him by their own authorities or by an international authority.

2. The authority or authorities mentioned in paragraph 1 shall deliver or cause to be delivered under their supervision to refugees such documents or certifications as would normally be delivered to aliens by or through their national authorities.

3. Documents or certifications so delivered shall stand in the stead of the official instruments delivered to aliens by or through their national authorities, and shall be given credence in the absence of proof to the contrary.

4. Subject to such exceptional treatment as may be granted to indigent persons, fees may be charged for the services mentioned herein, but such fees shall be moderate and commensurate with those charged to nationals for similar services.

5. The provisions of this article shall be without prejudice to articles 27 and 28

Article 26 - Freedom of movement

Each Contracting State shall accord to refugees lawfully in its territory the right to choose their place of residence and to move freely within its territory subject to any regulations applicable to aliens generally in the same circumstances.

Article 27 - Identity papers

The Contracting States shall issue identity papers to any refugee in their territory who does not possess a valid travel document.

Article 28 - Travel documents

1. The Contracting States shall issue to refugees lawfully staying in their territory travel documents for the purpose of travel outside their territory, unless compelling reasons of national security or public order otherwise require, and the provisions of the Schedule to this Convention shall apply with respect to such documents. The Contracting States may issue such a travel document to any other refugee in their territory; they shall in particular give sympathetic consideration to the issue of such a travel document to refugees in their territory who are unable to obtain a travel document from the country of their lawful residence.

2. Travel documents issued to refugees under previous international agreements by Parties thereto shall be recognized and treated by the Contracting States in the same way as if they had been issued pursuant to this article.

Article 31 - Refugees unlawfully in the country of refuge

1. The Contracting States shall not impose penalties, on account of their illegal entry or presence, on refugees who, coming directly from a territory where

their life or freedom was threatened in the sense of article 1, enter or are present in their territory without authorization, provided they present themselves without delay to the authorities and show good cause for their illegal entry or presence.

2. The Contracting States shall not apply to the movements of such refugees restrictions other than those which are necessary and such restrictions shall only be applied until their status in the country is regularized or they obtain admission into another country. The Contracting States shall allow such refugees a reasonable period and all the necessary facilities to obtain admission into another country.

Article 32 - Expulsion

1. The Contracting States shall not expel a refugee lawfully in their territory save on grounds of national security or public order.

2. The expulsion of such a refugee shall be only in pursuance of a decision reached in accordance with due process of law. Except where compelling reasons of national security otherwise require, the refugee shall be

allowed to submit evidence to clear himself, and to appeal to and be represented for the purpose before competent authority or a person or persons specially designated by the competent authority.

3. The Contracting States shall allow such a refugee a reasonable period within which to seek legal admission into another country. The Contracting States reserve the right to apply during that period such internal measures as they may deem necessary.

Article 33 - Prohibition of expulsion or return ("refoulement")

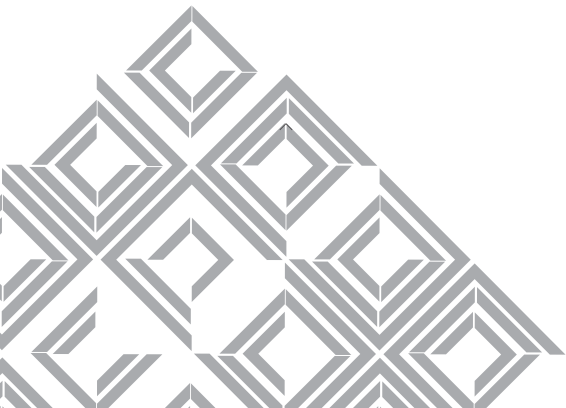
1. No Contracting State shall expel or return ("refouler") a refugee in any manner whatsoever to the frontiers of territories where his life or freedom would be threatened on account of his race, religion, nationality, membership of a particular social group or political opinion.


2. The benefit of the present provision may not, however, be claimed by a refugee whom there are reasonable grounds for regarding as a danger to the security of the country in which he is, or who, having

been convicted by a final judgement of a particularly serious crime, constitutes a danger to the community of that country.

Article 34 - Naturalization

The Contracting States shall as far as possible facilitate the assimilation and naturalization of refugees. They shall in particular make every effort to expedite naturalization proceedings and to reduce as far as possible the charges and costs of such proceedings.





Convention européenne des droits de l'homme

ARTICLE 1

Obligation de respecter les droits de l'homme

Les Hautes Parties contractantes reconnaissent à toute personne relevant de leur juridiction les droits et libertés définis au titre I de la présente Convention.

ARTICLE 2

Droit à la vie

1. Le droit de toute personne à la vie est protégé par la loi. La mort ne peut être infligée à quiconque intentionnellement, sauf en exécution d'une sentence capitale prononcée par un tribunal au cas où le délit est puni de cette peine par la loi.

2. La mort n'est pas considérée comme infligée en violation de cet article dans les cas où elle résulterait

d'un recours à la force rendu absolument nécessaire:

- a) pour assurer la défense de toute personne contre la violence illégale
- b) pour effectuer une arrestation régulière ou pour empêcher l'évasion d'une personne régulièrement détenue
- c) pour réprimer, conformément à la loi, une émeute ou une insurrection.

ARTICLE 3

Interdiction de la torture

Nul ne peut être soumis à la torture ni à des peines ou traitements inhumains ou dégradants.

ARTICLE 4

Interdiction de l'esclavage et du travail forcé

1. Nul ne peut être tenu en esclavage ni en servitude.
2. Nul ne peut être astreint à accomplir un travail forcé ou obligatoire.
3. N'est pas considéré comme « travail forcé ou obligatoire » au sens du présent article:
 - a) tout travail requis normalement d'une personne

l'article 5 de la présente Convention, ou durant sa mise en liberté conditionnelle

b) tout service de caractère militaire ou, dans le cas d'objecteurs de conscience dans les pays où l'objection de conscience est reconnue comme légitime, à un autre service à la place du service militaire obligatoire

c) tout service requis dans le cas de crises ou de calamités qui menacent la vie ou le bien-être de la communauté

d) tout travail ou service formant partie des obligations civiques normales.

ARTICLE 5

Droit à la liberté et à la sûreté

1. Toute personne a droit à la liberté et à la sûreté. Nul ne peut être privé de sa liberté, sauf dans les cas suivants et selon les voies légales

a) s'il est détenu régulièrement après condamnation par un tribunal compétent ;

b) s'il a fait l'objet d'une arrestation ou d'une détention régulières pour insoumission à une ordonnance rendue, conformément à la loi, par un tribunal ou en vue de garantir l'exécution d'une obligation prescrite par la loi ;

- c) s'il a été arrêté et détenu en vue d'être conduit devant l'autorité judiciaire compétente, lorsqu'il y a des raisons plausibles de soupçonner qu'il a commis une infraction ou qu'il y a des motifs raisonnables de croire à la nécessité de l'empêcher de commettre une infraction ou de s'enfuir après l'accomplissement de celle-ci ;
- d) s'il s'agit de la détention régulière d'un mineur, décidée pour son éducation surveillée ou de sa détention régulière, afin de le traduire devant l'autorité compétente ;
- e) s'il s'agit de la détention régulière d'une personne susceptible de propager une maladie contagieuse, d'un aliéné, d'un alcoolique, d'un toxicomane ou d'un vagabond ;
- f) s'il s'agit de l'arrestation ou de la détention régulières d'une personne pour l'empêcher de pénétrer irrégulièrement dans le territoire, ou contre laquelle une procédure d'expulsion ou d'extradition est en cours.

2. Toute personne arrêtée doit être informée, dans le plus court délai et dans une langue qu'elle comprend, des raisons de son arrestation et de toute accusation portée contre elle.

3. Toute personne arrêtée ou détenue, dans les conditions prévues au paragraphe 1.c) du présent

article, doit être aussitôt traduite devant un juge ou un autre magistrat habilité par la loi à exercer des fonctions judiciaires et a le droit d'être jugée dans un délai raisonnable, ou libérée pendant la procédure. La mise en liberté peut être subordonnée à une garantie assurant la comparution de l'intéressé à l'audience.

4. Toute personne privée de sa liberté par arrestation ou détention a le droit d'introduire un recours devant un tribunal, afin qu'il statue à bref délai sur la légalité de sa détention et ordonne sa libération si la détention est illégale.

5. Toute personne victime d'une arrestation ou d'une détention dans des conditions contraires aux dispositions de cet article a droit à réparation.



ARTICLE 6

Droit à un procès équitable

1. Toute personne a droit à ce que sa cause soit entendue équitablement, publiquement et dans un délai raisonnable, par un tribunal indépendant et impartial, établi par la loi, qui décidera, soit des contestations sur ses droits et obligations de caractère civil, soit du bien-fondé de toute accusation en matière pénale dirigée contre elle. Le jugement doit être rendu publiquement, mais l'accès de la salle d'audience peut être interdit à la presse et au public pendant la totalité ou une partie du procès dans l'intérêt de la moralité, de l'ordre public ou de la sécurité nationale dans une société démocratique, lorsque les intérêts des mineurs ou la protection de la vie privée des parties au procès l'exigent, ou dans la mesure jugée strictement nécessaire par le tribunal, lorsque dans des circonstances spéciales la publicité serait de nature à porter atteinte aux intérêts de la justice.

2. Toute personne accusée d'une infraction est présumée innocente jusqu'à ce que sa culpabilité ait été légalement établie.

3. Tout accusé a droit notamment à :

- a) être informé, dans le plus court délai, dans une langue qu'il comprend et d'une manière détaillée, de la nature et de la cause de l'accusation portée contre lui;
- b) disposer du temps et des facilités nécessaires à la préparation de sa défense;
- c) se défendre lui-même ou avoir l'assistance d'un défenseur de son choix et, s'il n'a pas les moyens de rémunérer un défenseur, pouvoir être assisté gratuitement par un avocat d'office, lorsque les intérêts de la justice l'exigent;
- d) interroger ou faire interroger les témoins à charge et obtenir la convocation et l'interrogation des témoins à décharge dans les mêmes conditions que les témoins à charge;
- e) se faire assister gratuitement d'un interprète, s'il ne comprend pas ou ne parle pas la langue employée à l'audience.

ARTICLE 8

Droit au respect de la vie privée et familiale

1. Toute personne a droit au respect de sa vie privée et familiale, de son domicile et de sa correspondance.
2. Il ne peut y avoir ingérence d'une autorité publique dans l'exercice de ce droit que pour autant que cette

ingérence est prévue par la loi et qu'elle constitue une mesure qui, dans une société démocratique, est nécessaire à la sécurité nationale, à la sûreté publique, au bien-être économique du pays, à la défense de l'ordre et à la prévention des infractions pénales, à la protection de la santé ou de la morale, ou à la protection des droits et libertés d'autrui.

ARTICLE 9

Liberté de pensée, de conscience et de religion

1. Toute personne a droit à la liberté de pensée, de conscience et de religion ; ce droit implique la liberté de changer de religion ou de conviction, ainsi que la liberté de manifester sa religion ou sa conviction individuellement ou collectivement, en public ou en privé, par le culte, l'enseignement, les pratiques et l'accomplissement des rites.

2. La liberté de manifester sa religion ou ses convictions ne peut faire l'objet d'autres restrictions que celles qui, prévues par la loi, constituent des mesures nécessaires, dans une société démocratique, à la sécurité publique, à la protection de l'ordre, de la santé ou de la morale publiques, ou à la protection des droits et libertés d'autrui.

ARTICLE 10

Liberté d'expression

1. Toute personne a droit à la liberté d'expression. Ce droit comprend la liberté d'opinion et la liberté de recevoir ou de communiquer des informations ou des idées sans qu'il puisse y avoir ingérence d'autorités publiques et sans considération de frontière. Le présent article n'empêche pas les Etats de soumettre les entreprises de radiodiffusion, de cinéma ou de télévision à un régime d'autorisations.

2. L'exercice de ces libertés comportant des devoirs et des responsabilités peut être soumis à certaines formalités, conditions, restrictions ou sanctions prévues par la loi, qui constituent des mesures nécessaires, dans une société démocratique, à la sécurité nationale, à l'intégrité territoriale ou à la sûreté publique, à la défense de l'ordre et à la prévention du crime, à la protection de la santé ou de la morale, à la protection de la réputation ou des droits d'autrui, pour empêcher la divulgation d'informations confidentielles ou pour garantir l'autorité et l'impartialité du pouvoir judiciaire.

ARTICLE 13

Droit à un recours effectif

Toute personne dont les droits et libertés reconnus dans la présente Convention ont été violés, a droit à l'octroi d'un recours effectif devant une instance nationale, alors même que la violation aurait été commise par des personnes agissant dans l'exercice de leurs fonctions officielles.

ARTICLE 14

Interdiction de discrimination

La jouissance des droits et libertés reconnus dans la présente Convention doit être assurée, sans distinction aucune, fondée notamment sur le sexe, la race, la couleur, la langue, la religion, les opinions politiques ou toutes autres opinions, l'origine nationale ou sociale, l'appartenance à une minorité nationale, la fortune, la naissance ou toute autre situation.

ARTICLE 17

Interdiction de l'abus de droit

Aucune des dispositions de la présente Convention ne peut être interprétée comme impliquant pour un Etat, un groupement ou un individu, un droit quelconque de se livrer à une activité ou d'accomplir un acte visant à la destruction des droits ou libertés reconnus dans la présente Convention ou à des limitations plus amples de ces droits et libertés que celles prévues à ladite Convention.

Protocole n° 4

ARTICLE 4

Interdiction des expulsions collectives d'étrangers Les expulsions collectives d'étrangers sont interdites.



Convention et protocole relatifs au statut des réfugiés

Article premier DÉFINITION DU TERME “RÉFUGIÉ”

A. Aux fins de la présente Convention, le terme “réfugié” s’appliquera à toute personne :

(1) Qui a été considérée comme réfugiée en application des Arrangements du 12 mai 1926 et du 30 juin 1928, ou en application des Conventions du 28 octobre 1933 et du 10 février 1938 et du Protocole du 14 septembre 1939, ou encore en application de la Constitution de l’Organisation internationale pour les réfugiés ;

Les décisions de non-éligibilité prises par l’Organisation internationale pour les réfugiés pendant la durée de son mandat ne font pas obstacle à ce que la qualité de réfugié soit accordée à des personnes qui remplissent les conditions prévues au paragraphe 2 de la présente section ;

(2) Qui, par suite d'événements survenus avant le 1er janvier 1951 et craignant avec raison d'être persécutée du fait de sa race, de sa religion, de sa nationalité, de son appartenance à un certain groupe social ou de ses opinions politiques, se trouve hors du pays dont elle a la nationalité et qui ne peut ou, du fait de cette crainte, ne veut se réclamer de la protection de ce pays ; ou qui, si elle n'a pas de nationalité et se trouve hors du pays dans lequel elle avait sa résidence habituelle à la suite de tels événements, ne peut ou, en raison de ladite crainte, ne veut y retourner.

Dans le cas d'une personne qui a plus d'une nationalité, l'expression "du pays dont elle a la nationalité" vise chacun des pays dont cette personne a la nationalité. Ne sera pas considérée comme privée de la protection du pays dont elle a la nationalité, toute personne qui, sans raison valable fondée sur une crainte justifiée, ne s'est pas réclamée de la protection de l'un des pays dont elle a la nationalité.

B.(1) Aux fins de la présente Convention les mots "événements survenus avant le 1er janvier 1951" figurant à l'article 1, section A, pourront être compris dans le sens de soit

a) “événements survenus avant le 1er janvier 1951 en Europe” ; soit CHAPITRE I : Dispositions générales
CONVENTION ET PROTOCOLE 17

b) “événements survenus avant le 1er janvier 1951 en Europe ou ailleurs” ; et chaque Etat Contractant fera, au moment de la signature, de la ratification ou de l'adhésion, une déclaration précisant la portée qu'il entend donner à cette expression au point de vue des obligations assumées par lui en vertu de la présente Convention.

(2) Tout Etat Contractant qui a adopté la formule

a) pourra à tout moment étendre ses obligations en adoptant la formule

b) par notification adressée au Secrétaire général des Nations Unies.

C. Cette Convention cessera, dans les cas ci-après, d'être applicable à toute personne visée par les dispositions de la section A ci-dessus :

1) Si elle s'est volontairement réclamée à nouveau de la protection du pays dont elle a la nationalité ; ou

2) Si, ayant perdu sa nationalité, elle l'a volontairement recouvrée ; ou

3) Si elle a acquis une nouvelle nationalité et jouit de la protection du pays dont elle a acquis la nationalité ; ou

4) Si elle est retournée volontairement s'établir dans le pays qu'elle a quitté ou hors duquel elle est demeurée de crainte d'être persécutée; ou

5) Si, les circonstances à la suite desquelles elle a été reconnue comme réfugiée ayant cessé d'exister, elle ne peut plus continuer à refuser de se réclamer de la protection du pays dont elle a la nationalité ; Etant entendu, toutefois, que les dispositions du présent paragraphe ne s'appliqueront pas à tout réfugié visé au paragraphe 1 de la section A du présent article qui peut invoquer, pour refuser de se réclamer de la protection du pays dont il a la nationalité, des raisons impérieuses tenant à des persécutions antérieures.

6) S'agissant d'une personne qui n'a pas de nationalité, si, les circonstances à la suite desquelles elle a été reconnue comme réfugiée ayant cessé d'exister, elle est en mesure de retourner dans le pays dans lequel elle

avait sa résidence habituelle ; Etant entendu, toutefois, que les dispositions du présent paragraphe ne s'appliqueront pas à tout réfugié visé au paragraphe 1 de la section A du présent article qui peut invoquer, pour refuser de retourner dans le pays 18 CONVENTION E T PROTOCOLE dans lequel il avait sa résidence habituelle, des raisons impérieuses tenant à des persécutions antérieures.

D. Cette Convention ne sera pas applicable aux personnes qui bénéficient actuellement d'une protection ou d'une assistance de la part d'un organisme ou d'une institution des Nations Unies autre que le Haut Commissaire des Nations Unies pour les réfugiés.

Lorsque cette protection ou cette assistance aura cessé pour une raison quelconque, sans que le sort de ces personnes ait été définitivement réglé, conformément aux résolutions y relatives adoptées par l'Assemblée générale des Nations Unies, ces personnes bénéficieront de plein droit du régime de cette Convention.

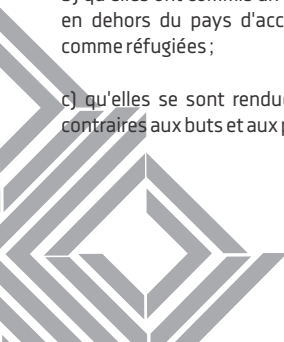
E. Cette Convention ne sera pas applicable à une personne considérée par les autorités compétentes du pays dans lequel cette personne a établi sa résidence comme ayant les droits et les obligations attachés à la possession de la nationalité de ce pays.

F. Les dispositions de cette Convention ne seront pas applicables aux personnes dont on aura des raisons sérieuses de penser :

a) qu'elles ont commis un crime contre la paix, un crime de guerre ou un crime contre l'humanité, au sens des instruments internationaux élaborés pour prévoir des dispositions relatives à ces crimes;

b) qu'elles ont commis un crime grave de droit commun en dehors du pays d'accueil avant d'y être admises comme réfugiées ;

c) qu'elles se sont rendues coupables d'agissements contraires aux buts et aux principes des Nations Unies.



Article 2 - OBLIGATIONS GÉNÉRALES

Tout réfugié a, à l'égard du pays où il se trouve, des devoirs qui comportent notamment l'obligation de se conformer aux lois et règlements ainsi qu'aux mesures prises pour le maintien de l'ordre public.

Article 3 - NON-DISCRIMINATION

Les Etats Contractants appliqueront les dispositions de cette Convention aux réfugiés sans discrimination quant à la race, la religion ou le pays d'origine.

Article 4 - Religion

Les Etats Contractants accorderont aux réfugiés sur leur territoire un traitement au moins aussi favorable que celui accordé aux nationaux en ce qui concerne la liberté de pratiquer leur religion et en ce qui concerne la liberté d'instruction religieuse de leurs enfants.

Article 5 - DROITS ACCORDÉS INDÉPENDAMMENT DE CETTE CONVENTION

Aucune disposition de cette Convention ne porte atteinte aux autres droits et avantages accordés, indépendamment de cette Convention, aux réfugiés.

Article 16 - Access to courts

DROIT D'ESTER EN JUSTICE

1. Tout réfugié aura, sur le territoire des Etats Contractants, libre et facile accès devant les tribunaux.
2. Dans l'Etat Contractant où il a sa résidence habituelle, tout réfugié jouira du même traitement qu'un ressortissant en ce qui concerne l'accès aux tribunaux, y compris l'assistance judiciaire et l'exemption de la caution judicatum solvi.
3. Dans les Etats Contractants autres que celui où il a sa résidence habituelle, et en ce qui concerne les questions visées au paragraphe 2, tout réfugié jouira du même traitement qu'un national du pays dans lequel il a sa résidence habituelle.

Article 25 - AIDE ADMINISTRATIVE

1. Lorsque l'exercice d'un droit par un réfugié nécessiterait normalement le concours d'autorités étrangères auxquelles il ne peut recourir, les Etats Contractants sur le territoire desquels il réside veilleront à ce que ce concours lui soit fourni soit par leurs propres autorités, soit par une autorité internationale.

2. La où les autorités visées au paragraphe 1 délivreront ou feront délivrer, sous leur contrôle, aux réfugiés, les documents ou certificats qui normalement seraient délivrés à un étranger par ses autorités nationales ou par leur intermédiaire.

3. Les documents ou certificats ainsi délivrés remplaceront les actes officiels délivrés à des étrangers par leurs autorités nationales ou par leur intermédiaire, et feront foi jusqu'à preuve du contraire.

4. Sous réserve des exceptions qui pourraient être admises en faveur des indigents, les services mentionnés dans le présent article pourront être rétribués; mais ces rétributions seront modérées et en rapport avec les perceptions opérées sur les nationaux à l'occasion de services analogues.

5. Les dispositions de cet article n'affectent en rien les articles 27 et 28.

Article 26

LIBERTÉ DE CIRCULATION

Tout Etat Contractant accordera aux réfugiés se trouvant régulièrement sur son territoire le droit d'y choisir leur lieu de résidence et d'y circuler librement sous les réserves instituées par la réglementation applicable aux étrangers en général dans les mêmes circonstances.

Article 27 - PIÈCES D'IDENTITÉ

Les Etats Contractants délivreront des pièces d'identité à tout réfugié se trouvant sur leur territoire et qui ne possède pas un titre de voyage valable

Article 28 - TITRES DE VOYAGE

1. Les Etats Contractants délivreront aux réfugiés résidant régulièrement sur leur territoire, des titres de voyage destinés à leur permettre de voyager hors de ce territoire à moins que des raisons impérieuses de sécurité nationale ou d'ordre public ne s'y opposent ; les dispositions de l'Annexe à cette Convention s'appliqueront à ces documents. Les Etats

Contractants pourront délivrer un tel titre de voyage à tout autre réfugié se trouvant sur leur territoire ; ils accorderont une attention particulière aux cas de réfugiés se trouvant sur leur territoire et qui ne sont pas en mesure d'obtenir un titre de voyage du pays de leur résidence régulière.

2. Les documents de voyage délivrés aux termes d'accords internationaux antérieurs par les Parties à ces accords seront reconnus par les Etats Contractants, et traités comme s'ils avaient été délivrés aux réfugiés en vertu du présent article..

Article 31 - RÉFUGIÉS EN SITUATION IRRÉGULIÈRE DANS LE PAYS D'ACCUEIL

1. Les Etats Contractants n'appliqueront pas de sanctions pénales, du fait de leur entrée ou de leur séjour irréguliers, aux réfugiés qui, arrivant directement du territoire où leur vie ou leur liberté était menacée au sens prévu par l'article premier, entrent ou se trouvent sur leur territoire sans autorisation, sous la réserve qu'ils se présentent sans délai aux autorités et leur exposent des raisons reconnues valables de leur entrée ou présence irrégulières.

2. Les Etats Contractants n'appliqueront aux déplacements de ces réfugiés d'autres restrictions que celles qui sont nécessaires ; ces restrictions seront appliquées seulement en attendant que le statut de ces réfugiés dans le pays d'accueil ait été régularisé ou qu'ils aient réussi à se faire admettre dans un autre pays. En vue de cette dernière admission les Etats Contractants accorderont à ces réfugiés un délai raisonnable ainsi que toutes facilités nécessaires.

Article 32 - EXPULSION

1. Les Etats Contractants n'expulseront un réfugié se trouvant régulièrement sur leur territoire que pour des raisons de sécurité nationale ou d'ordre public.

2. L'expulsion de ce réfugié n'aura lieu qu'en exécution d'une décision rendue conformément à la procédure prévue par la loi. Le réfugié devra, sauf si des raisons impérieuses de sécurité nationale s'y opposent, être admis à fournir des preuves tendant à le disculper, à présenter un recours et à se faire représenter à cet effet devant une autorité compétente ou devant une ou plusieurs personnes spécialement désignées par l'autorité compétente.

3. Les Etats Contractants accorderont à un tel réfugié un délai raisonnable pour lui permettre de chercher à se faire admettre régulièrement dans un autre pays. Les Etats Contractants peuvent appliquer, pendant ce délai, telle mesure d'ordre interne qu'ils jugeront opportune.

Article 33 - DÉFENSE D'EXPULSION ET DE REFOULEMENT

1. Aucun des Etats Contractants n'expulsera ou ne refoulera, de quelque manière que ce soit, un réfugié sur les frontières des territoires où sa vie ou sa liberté serait menacée en raison de sa race, de sa religion, de sa nationalité, de son appartenance à un certain groupe social ou de ses opinions politiques

2. Le bénéfice de la présente disposition ne pourra toutefois être invoqué par un réfugié qu'il y aura des raisons sérieuses de considérer comme un danger pour la sécurité du pays où il se trouve ou qui, ayant été l'objet d'une condamnation définitive pour un crime ou délit particulièrement grave, constitue une menace pour la communauté dudit pays.

been convicted by a final judgement of a particularly serious crime, constitutes a danger to the community of that country.

Article 34 - NATURALISATION

Les Etats Contractants faciliteront, dans toute la mesure du possible, l'assimilation et la naturalisation des réfugiés. Ils s'efforceront notamment d'accélérer la procédure de naturalisation et de réduire, dans toute la mesure du possible, les taxes et les frais de cette procédure.

